

2,5 مليار دينار حجم المطلوبات.. وحقوق المساهمين بلغت نحو 1,929 مليار دينار

# «الشال»: 4,483 مليارات دينار موجودات 35 شركة استثمارية بنهاية 2012



## ارتفاع موجودات «بويان» بنسبة 4,5% إلى 1970,2 مليون دينار في الربع الأول

الموجودات قد سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 85,6 مليون دينار ونسبته 4,5%، ليصل إلى 1970,2 مليون دينار، مقابل 1884,7 مليون دينار، في نهاية عام 2012، بينما بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات ما قيمته 356,9 مليون دينار ونسبته 22,1%، عند المقارنة بالربع الأول من عام 2012، حين بلغ 1613,3 مليون دينار. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء، بما قيمته 46,9 مليون دينار، أي بما نسبته 3,7%، وصولاً إلى 1317 مليون دينار (66,8% من إجمالي الأصول)، مقارنة بنحو 1270 مليون دينار (67,4% من إجمالي الأصول)، في نهاية عام 2012، في حين أن ارتفاع هذا البند قارب نسبه 20,6% وقيمه 225,3 مليون دينار، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2012، عندما بلغ نحو 1091,7 مليون دينار (67,7% من إجمالي الأصول)، وارتفع بند النقد والتدبير المعدل، نحو 19,7 مليون دينار، أي نحو 11,6%، وصولاً إلى 189,2 مليون دينار (9,6% من إجمالي الأصول) مقارنة بنحو 169,5 مليون دينار (9% من إجمالي الأصول)، في نهاية عام 2012، في حين تراجع بنحو 6,1%، أي ما يعادل نحو 12,2 مليون دينار، مقارنة بنحو 201,4 مليون دينار (12,5% من إجمالي الأصول)، للفترة نفسها للعام 2012.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك، جميعها، ارتفعت، حيث ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) من 1,01%، في نهاية مارس 2012، إلى نحو 1,21%، وحقق العائد على رأسمال البنك الخاص بمساهمي البنك (ROC) ارتفاعاً، أيضاً، حين بلغ نحو 11,7% مقارنة بما كان عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، وهو 11,4%، وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) ارتفاعاً، حين بلغ نحو 10,16%، قياساً بنحو 10,15%، في نهاية الربع الأول من عام 2012، وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 1,69 فلس مقابل نحو 1,35 فلس، للفترة نفسها من عام 2012.

أشار تقرير الشال إلى أن بنك بويان أعلن نتائج أعماله لفترة الشهور الثلاثة الأولى من العام الحالي والمنتوية في 31 مارس 2013، وهي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً بلغت نحو 3,1 ملايين دينار، بارتفاع مقداره 749 ألف دينار، ونسبته 32,2%، مقارنة بصافي ربح بلغ نحو 2,3 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، وارتفع مستوى هامش صافي الربح إلى ما نسبته 17,6% من نحو 13,2%، للفترة نفسها من العام الماضي. ويعود الفضل في ارتفاع الأرباح الصافية إلى تراجع الخصصات بنحو 1,3 مليون دينار، وصولاً إلى 3,8 ملايين دينار، مقارنة بـ 5,1 ملايين دينار، للفترة نفسها من عام 2012، أي بنسبة تراجع قاربت 25%، وقال التقرير إن الإيرادات تراجعت بنحو 161 ألف دينار، أي نحو 0,9%، حين بلغت 17,5 مليون دينار، مقارنة مع 17,6 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012، وفي التفاصيل ارتفعت إيرادات المرباحات والتمويلات الإسلامية الأخرى بنحو 1,6 مليون دينار، وصولاً إلى 16,7 مليون دينار، مقارنة بـ 15,1 مليون دينار، بينما تراجع بند حصة في نتائج شركات زيمية بنحو 752 ألف دينار، وصولاً إلى 161 ألف دينار، مقارنة بـ 913 ألف دينار، أي ما يعادل 82,4%، وتراجعت، أيضاً، إيرادات الاستثمار بنحو 651 ألف دينار، هبوطاً إلى خسائر بنحو 151 ألف دينار، مقارنة بأرباح بلغت نحو 500 ألف دينار، للفترة نفسها من العام السابق، وسجلت المصروفات ارتفاعاً قاربت قيمته 383 ألف دينار، وصولاً إلى 9,9 ملايين دينار، مقارنة بـ 9,6 ملايين دينار، للفترة نفسها من العام 2012، إذ ارتفعت مصروفات الموظفين بنحو 718 ألف دينار، حين بلغت نحو 5 ملايين دينار، مقارنة مع 4,3 ملايين دينار، للفترة نفسها من العام السابق، بينما تراجعت توزيعات المودعين بنحو 28,4% حين بلغت نحو 2 مليون دينار، مقارنة مع 2,8 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي

أداء الشركات الاستثمارية عام 2012					
2012	2011	2010	2009	2008	2007
43	48	51	47	46	43
35	41	46	45	44	42
128.112.070	132.817.987	124.843.460	172.906.205	208.106.865	245.566.356
72.995.604	80.057.782	71.717.459	103.079.969	119.246.269	129.479.786
55.116.466	52.760.205	53.126.001	69.826.236	88.860.596	116.086.570
57.0%	60.3%	57.4%	59.6%	57.3%	52.7%
132.4%	151.7%	135.0%	147.6%	134.2%	111.5%
(1.370.294)	(5.422.509)	(9.107.164)	(524 20.524)	(22.223.028)	38.581.787

\* تضم العينة 35 شركة مدرجة توافرت بياناتها المالية لنهاية عام 2012 وتم استثناء شركة مشاريع الكويت القابضة لكون بنك برقان ضمن ميزانيتها

71% من عيئتنا البالغة 35 شركة ونحو 58% من شركات الاستثمار المدرجة، كلها. والخلاصة العامة هي أننا نشهد مؤشرات متباعدة على تعافي القطاع المالي في شقه الاستثماري، وتوض وجود تحسن منذ عام 2011، ولعل جزءاً من ذلك التعافي عائد لخروج الشركات، التي خسرت أكثر من 75% من رأسمالها، من السوق، وشطب الشركات ذات المشاكل المالية المستعصية، لكنه تحسن لا يخلو من العثرات على مستوى القطاع، ما تعذر معه الجزم بأنه قد تجاوز أزمته، تماماً، ولعل ذلك دليل على عمق الانخفاض الذي كان سائداً، في زمن الفورة أو الراج، خلال الفترة 2003 - 2008، وبدرجة أكبر منذ عام 2005 وحتى أغسطس 2008، وقد يكون في تكتيف الجهود من أجل تطهير القطاع من الشركات المفلتة من شفافيتها، وإعادة هيكلة الأخرى بالدمج أو بتعديل جوهري في تركيبها المالية، بداية طريق حقيقي لتعافي القطاع كله.

مؤشر سلبي على أداء القطاع العام الماضي، علماً بأن معدل الموجودات في الفترة 2007-2012 انخفض بنحو 47,8%، إذ كان معدل الموجودات للشركة نحو 245,566 مليون دينار عام 2007، وارتفع إلى 116,086 مليون دينار عام 2012، وهو أول ارتفاع سنوي منذ عام 2008، عام الأزمة، علماً بأن معدل حقوق المساهمين في الفترة 2007 - 2012 انخفض بنحو 52,5%، فقد كان معدل حقوق المساهمين نحو 116,087 مليون دينار للشركة في عام 2007، وارتفع حقوق المساهمين خلال عام 2012، رغم الانخفاض الكبير خلال الأزمة، إشارة إلى احتمال بداية تعافي القطاع، أو بعضه.

أما من حيث الربحية، فلانخفاض معدل الربح السنوي لسجل خسائر منذ عام 2008، وقد بلغت خسارة 35 شركة نحو 47,960 مليون دينار، بمعدل 1,370 مليون دينار للشركة، وانخفض معدل الخسائر بنحو 74,7% عن معدل عام 2011 البالغ نحو 5,423 ملايين دينار للشركة، وهي أكبر نسبة تعاف في عام واحد، منذ بداية الأزمة، وقد كان عام 2007، أيضاً، آخر عام يحقق فيه القطاع أرباحاً، بلغت آنذاك نحو 1,659 مليار دينار. وحققت شركة أرباحاً، أي نحو 4,5% عن معدل عام 2011،

وقد شهد أول ارتفاع سنوي لمعدل المطلوبات منذ الأزمة، وذلك عندما ارتفع بنحو 11,6% عن عام 2010، واستمر الانخفاض لمعدل التمويل من مصدر خارجي إلى إجمالي المطلوبات للشركة، منذ عام 2010، حيث انخفض من 88,6% إلى نحو 86,4% عام 2011 وإلى نحو 65,5% عام 2012، وذلك مؤشر إيجابي، وبلغت حقوق المساهمين بنحو 1,929 مليار دينار، في نهاية عام 2012، بمعدل 55,117 مليون دينار للشركة، أي ارتفاع بنحو 4,5% عن معدل عام 2011، وهذه الانتكاسة

## خصائص سيولة السوق في 4 أشهر غير صحيحة

المطلوب منها مثل مكافأة الشركات الجادة ورمم فجوة للأسهم المظلومة، اتجه نصفها، على أقل تقدير، إلى المقامرة والمغامرة. إذ تشير الأرقام إلى أن نحو 66,5% من إجمالي قيمة التداول أو نحو 2,34 مليار دينار، اتجهت إلى 30 شركة، هي الأكثر سيولة في السوق، ولا بأس في ذلك، إذ إن هذه الشركات الـ 30 تمثل نحو 48,9% من القيمة الرأسمالية السوقية للشركات المدرجة، ولكن، ضمنها 21 شركة، لا تزيد قيمتها السوقية على 3,3% من قيمة الشركات السوقية، أي إن قيمتها السوقية تبلغ نحو مليار دينار، فقط، من أصل أكثر من 30 مليار دينار، حصدت قيمة تداول على أسهمها تساوي 46,8% في قيمة تداولات السوق كلها، أو نحو 1,64 مليار دينار، أي إن أسهمها حققت معدل دوران في أربعة شهور بنحو 160%.

ويحدث تعرف أن الأذان الصاغية يقل عددها ويختص سمعها مع ضجيج ما يسمى بالرواج، ولكننا نعرف، أيضاً، أن زمن ما يسمى بالرواج هو زمن حضانة أكبر الأزمات المالية، وأن التكلفة تزيد مع حقب الرواج المنفلت، وأن أي تأخير في مواجهة الرواج المنفلت يعني نفخاً لتكاليف أزمة قائمة، وما زالت حالة كبيرة من عدم اليقين تسود أوضاع الكثير من الشركات المدرجة، ومازلنا نعتقد بأن العالم انتقل من حكم مدرسة اقتصادية منفلتة سادت حقبة ما قبل خريف عام 2008، وأنه، حالياً، بات يخضع لرؤى مدرسة أخرى تؤمن بشدة بالرقابة للصيقة والقرارات الاستباقية، منعا لحدوث أزمة جديدة، وضمن سوق الأسهم الكويتي، هناك فقااعات يتم النفخ فيها.

تناول «الشال» في تقريره الأسبوعي خصائص سيولة سوق الكويت للأوراق المالية حيث قال إن سيولة سوق الكويت للأوراق المالية، ارتفعت مقاسة بقيمة معدل التداول اليومي في الشهور الأربعة الفاتئة من العام الحالي 2013، بنحو 62% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2012، وهو ارتفاع كبير في مستوى سيولة السوق. وتعدى جانبية السوق لأسباب عديدة، منها تخمة المصارف بالسيولة ما أدى إلى انحدار كبير في فائدة الودائع، ومنها الارتفاع الكبير في أسعار العقار ونشاط السكن الاستثماري منه، تحديداً، المنافس على السيولة لنشاط الأسهم، ومنها الانحدار الكبير في أسعار الأسهم الكويتية، وتحديداً الرخيصة منها، منذ بداية أزمة العالم المالية. ونكر التقرير انه وبينما يمثل الارتفاع في سيولة السوق تمداً في جانب الطلب، يصبح ارتفاع أسعار الأسهم عامل موازنة العرض لتمدد فالارتفاع في الأسعار المبرر بتوقعات العائد من التشغيل، مكافأة مستحقة، والارتفاع لرمم الفجوة بين السعر العادل للسهم والسعر شديد الانخفاض، دون قيمته العادلة، بسبب ظروف الأزمة المالية، أيضاً، ارتفاع مستحق. ولكن، عندما توجه السيولة إلى أسهم قليلة لا تدعمها توقعات بأداء تشغيل متميز، وتدور أسهمها وترتفع من انخفاض جزء كبير من النصف الأولى من العام الحالي، إلى غلبة واضحة للتداولات الضارة، فبينما حققت بعض السيولة

# دفع غرامة «كي - داو» خطأ جسيم وعلى المسؤولين الفوص في مراجعة ملابسات الصفقة إلى أبعد مدى

إلى النصف، وعلى معدل عائد داخلي متواضع يحدود 10,9% ارتفع إلى 12,6%، بصدقة من دواو وانخفض سعر البيع من 17,7 مليار دولار إلى 15 مليار دولار، ولماذا لم تطرح للتساؤل يومها صفقة مع داو، في عام 2004 «إكيوبوليمرز» وفي زمن رواج وعلى معدل عائد 16-18%، وخسرت الكويت في 6 سنوات رأسمالها كله، زائداً نصفه زائدا الازمات بقروض بنحو 130 مليون دولار، والمصنعان جزء من صفقة «كي - داو» الأخيرة.

ولماذا لم تأخذ المؤسسة برأي مكتب الاستثمار الكويتي في لندن وثلاثة مستشارين، هم «كريديت سويس» و«مورغنان ستانلي» و«دوتشه بنك»، وبحضور أكبر مسؤول

تذكر تقرير الشال ان الكويت لاتزال تنتظر تقرير لجنة التحقيق في صفقة «كي - داو»، ولكن يبدو أن الحكومة الكويتية حسمت أمرها ودفعت الغرامة الجائرة نتيجة الانسحاب من الصفقة، والتي أشارت الإخبار إلى أنها بحدود 2,2 مليار دولار بعد تنازل داو عن غرامات التأخير. وصفقة «كي - داو» ليست الصفقة الوحيدة الكبيرة والخائبة التي تبناها قطاعنا النفطى، فمنذ ثمانينيات القرن الفائت، كانت هناك «سانتافي» في النصف الأول من ثمانينيات القرن الفائت، ثم صفقة «بريتش بترولوم» حين التقت لبنا الكويتية البريطانية بعد شرائنا أكثر من 20% من أسهمها، في مرحلة تخصيصها، وأجبرتنا على بيع ما زاد على 10% من ملكيتنا بها، بعد أن ساعدنا في تعويمها إبان أزمة سوقها المالي في أكتوبر من عام 1987. كذلك كان حال شراء مصافي هولندا ومحطات توزيع الوقود الضعيفة بمعدلات بيع نصف المعدل العام، السائد للمحطات، كلها، ومشروع غاز الجنوب الذي أنجز من دون أن يقوم الطرف الآخر المكمل بضرب مسمار واحد، ثم سرقة العصر لشركة ناقلات النفط، وغيرها. وفي صفقة «كي - داو» لا بد من الإجابة عن جملة من الأسئلة الجوهرية، منها، فعلاً، لماذا تشتري الكويت، في ظروف أزمة مالية طاحنة وفي زمن انخفضت فيه أسعار المنتجات البتروكيماوية

مالي في المؤسسة وأربعة من زملائه، عندما ذكروا 6 مبررات لعدم جدوى المضي بالصفقة، وكان ذلك في 17/16 أكتوبر 2008 أي قبل التوقيع عليها بأقل من شهر. وفي تبرير ذكرته المؤسسة في عام 2012، تحججت بأن المستشارين الثلاثة هم بنوك استثمار غير متخصصة، بينما قبلت المؤسسة تقويماً للمشروع في نوفمبر 2008، بما قيمته 17,7 مليار دولار من «كي. بي. مورغان» وهو بنك استثماري، ولماذا قبلت المؤسسة بالشرط الجزائي المحجف، جداً، -نحو 30% من قيمة الصفقة-، رغم وجود ظرف اقتصادي قاهر لم يمر به العالم منذ 80 عاماً؟ وهي تعرف، أيضاً، بوجود رأي فني وداخلي

# «QNB»: ارتفاع التبادل التجاري للدول الموقعة على اتفاقية التجارة الحرة بـ 11% خلال 2012 لتصل إلى 2,1 تريليون دولار

صارت النفط والغاز والتي يذهب معظمها إلى دول خارج منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، غير أن اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى تتمتع بالقدره على تحقيق الوحدة الاقتصادية في حال تم تطبيقها بالكامل، وبخاصة فيما يتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية وإزالة العوائق أمام حركة التجارة. وكان من المنتظر أن يتم التوقيع على اتفاقية جمركية موحدة خلال القمة العربية التي عقدت في الدوحة في شهر مارس 2013، الأمر الذي كان من شأنه فتح الطريق أمام التنفيذ الكامل لإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية بحلول عام 2015. وقد أعد جامعة الدول العربية الاقتصادية والاجتماعية مشروع هذه الاتفاقية ولا يحتاج الا لموافقة القادة العرب. غير أن قضايا أخرى تتعلق بالوضع في المنطقة استحوذت على اهتمام القمة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تأجيل التطبيق الكامل لاتفاقية التجارة الحرة. وتستحوذ المملكة العربية

دول المنطقة مقارنة بإجمالي تجارة المنطقة من قبة دول العالم تعتبر مؤشراً أساسياً على مدى نجاح جهود تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية. وقد ارتفعت حصة التجارة البينية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى من 9,3% من إجمالي تجارة المنطقة مع العالم في عام 1997 إلى 11,5% في عام 2010. لكن من الصعب اعتبار هذه الزيادة نتيجة لتطبيق اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى نظراً لأن التجارة البينية بين دول المنطقة كانت ترتفع بالفعل قبل الاتفاقية. لذلك من الممكن أن تكون عوامل أخرى لعبت دوراً في هذه الزيادة مثل تطور البنية التحتية في المنطقة والتنمية الاقتصادية بشكل عام وتوقيع اتفاقيات تجارية أخرى بين دول المنطقة. ومنذ عام 2010 تراجع معدل التجارة البينية في المنطقة مقارنة بتجارة المنطقة ببقية دول العالم حتى بلغ 10,7% في عام 2012. وجاء هذا التراجع نتيجة للنمو القوي في

النتائج المحلى الإجمالية للمنطقة، كما أن الغالب شهد ارتفاعات متتالية منذ عام 2009 بعد أن واجه الميزان التجاري للمنطقة عجزاً بقيمة 64 مليار دولار نتيجة لانخفاض متوسط سعر النفط. ودخلت اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى حيز التنفيذ منذ عام 1998، حيث تهدف لتعزير الجهود الرامية إلى إنشاء سوق عربية مشتركة ونشجيع التجارة البينية والوحدة الاقتصادية في المنطقة. وتعمل الاتفاقية على تحقيق هذه الأهداف من خلال إزالة العوائق أمام التجارة البينية في المنطقة، وذلك من خلال الاتحاد الجمركي وتخفيض الرسوم الجمركية. وفي هذه الزيادة تم تخفيض الرسوم الجمركية بين دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في عام 2005. إلا أن ذلك لم يطبق على جميع البضائع، في حين لا تزال عوائق أخرى غير الرسوم تواجه حركة التجارة البينية. وتشير تحليلات مجموعة QNB أن نسبة التجارة البينية بين



AL-MARWA  
المروة  
Hajj & Umrah Services  
لخدمات الحج والعمرة

## دعوة

**لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية  
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012**

يشرف مجلس إدارة شركة المروة لخدمات الحج والعمرة ش.م.ك (مقفلة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31 والمزمع عقده في الساعة العاشرة والنصف صباحاً من يوم الإثنين 2013/05/27م.

في مجمع الوزارات - مبنى وزارة التجارة والصناعة - بلوك 2 - الطابق الأول  
- قاعة الاجتماعات ( أ ) - وذلك للنظر في البنود المدرجة بجدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة الكاتبة في برج احمد - الدور الخامس.

هاتف: 22464565 - 22464585 - وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور إعتباراً من يوم الأحد الموافق 2013/05/12 وخلال ساعات الدوام الرسمي.

والله أوفق  
مجلس الإدارة